عضو الانتقالي حميد مجيد موسى لـ(المدى):

الحكومة الانتقالية تعلن بعد غد ٣١/ ٥ بصلاحيات كاملة وبعناصر كفوءة نزيهة

ـ الانتماء الحزبي والقومي والمذهبي لا يشكل حائلاً في تشكيل الحكومة الجديدة

اعلن عضو مجلس الحكم الانتقالي حميد مجيد موسى ان من المتوقع في مجلس الحكم الاعلان عن تشكيلة الحكومة العراقية المؤقتة يوم الاثنين القادم ٣١ من الشهر الجاري حتى تأخذ الوزارة الجديدة الفرصة لاستلام مسؤولياتها ونقل السلطة اليها فعليا لتكون جاهزة في ٣٠ من الشهر المقبل لادارة شؤون العراق بصلاحيات كاملة.

وقال خلال لقاء مع (المدى) نحن بحاجة لهيكلية حكومية منسجمة يسند كل ركن فيها الاخر اي ان يكون هناك رئيس وزراء يدير دفة العمل الحكومي المباشر ورئيس ونواب لرئيس الدولة يمثلون شخصيتها المعنوية اضافة الى مجلس فعال موضع ثقة اغلبية ابناء الشعب تتمثل فيه كل اطياف المجتمع العراقي السياسية و الفكرية والقومية والدينية والمذهبية مشيرا الى ان هذا المجلس يجري اختياره من قبل مؤتمر وطني، وفي ادناه نص حديث عضو مجلس الحكم السيد حميد مجيد موسى:

حاوره / طارق الجبوري

(المدى): ما هي الصيغة التي تجدونها مناسبة للحكومة العراقية المؤقتة وهل تم الاتفاق في مجلس الحكم على تسمية رئيس الدولة ونائبيه ورئيس مجلس الوزراء؟

ـ السيد حميد مجيد موسى: بالتأكيد ان الجميع وعلى وفق حاجة البلد في هذه المرحلة ينادي بحكومة واسعة التمثيل وذات صلاحيات واسعة وحقيقية لإدارة شؤون البلد وقوية وبالتالي يجب ان تتكون من أناس يتمثلون بالنزاهة والكفاءة والتاريخ السياسي المشرف فهذه هي الملامح التي يجمع عليها الكل لتتجسد في رجال الحكومة الجديدة وبالتالي نحن امام حاجة لهيكلية حكومية منسجمة كل ركن فيها يسند الاخر أي تكون وزارة برئيس وزراء تدير دفة العمل الحكومي المباشر ورئيس للدولة ونواب له يمثلون شخصيتها المعنوية وايضاً نحتاج إلى مجلس فعال موضع ثقة اغلبية المواطنين يؤمن فيه تمثيل كل اطياف المجتمع العراقي السياسية الفكرية والقومية والدينية والمذهبية مجلس ذو فعالية ودور.. هذه هي التشكيلة الانسب لظروف بلدنا ويمكن ان اضيف ان المجلس سيجرى اختياره من قبل مؤتمر وطني والعمل جار والمشاورات حثيثة بين الاطراف المعنية وهي مجلس الحكم واعضاؤه وبين سلطة الاحتلال والمبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة السيد الاخضر الابراهيمي والكل يسعون إلى انجاز هذه العملية باسرع وقت ممكن بحيث تنتهي بوقت ملائم يسمح بنقل سلس تدريجياً ومتصاعداً للسلطة.. فبعد ان يجري الاتفاق على هيكل وصيغة وآلية تشكيل البديل وبعد ان تجري صياغة الملحق الخاص بهذا الشأن والذي هو جزء لا يتجزأ من قانون إدارة الدولة العراقية عند ذاك سنكون جاهزين لتسمية المعنيين بالحكومة.. فلحد هذه اللحظة لا يمكن الاعلان عن الاسماء وما يطرح هو تكهنات واجتهادات لا نملك منعها ولكن ليس بالضرورة ان تكون متطابقة مع الحقيقة.. وعندما نقول الحكومة فنعني بذلك رئاسة الدولة ومجلس الوزراء الذي سيختار من قبل المؤتمر الوطني ومازالت الفكرة والرغبة عند المجلس لاعلان تشكيلة الحكومة المؤقتة الجديدة في (٣١/ ٥) ان شاء الله حتى نعطي للوزارة الجديدة الفرصة لاستلام مسؤولياتها ونقل السلطة إليها فعلياً لتكون جاهزة بتاريخ (٣٠/ ٦) لأن تدير شؤون البلد بنفسها وبصلاحيات كاملة..

توليفة عراقية

(المدى): هل ستكون المحاصصة الاساس في اختيار الحكومة والوزراء ام ستكون حكومة تكنوقراط كما قيل.

ـ استطيع ان أقول بثقة باننا في هذا الشوط من النقاشات والحوارات الجارية لم نعتمد الحصص أو المقادير المعنية لهذه الفئة أو تلك ولكننا مازلنا نسعى إلى توليفة تعبر عن واقع ومكونات الشعب العراقي(١٤٨٣) لمجلس الأمن الذي ينظم حياة البلد بعد الحرب ويعطي السلطة كاملة إلى المحتل أقول صحيح ان المجلس تصرف وتجاوز حدود الدور الاستشاري المنصوص عليه في القرار أعلاه لكنه بقي مكبلاً بصلاحياته وغير قادر بحكم وضعه القانوني وازدواجية السلطة حيث ان القرار الأساسي بيد سلطة التحالف لذا فان المجلس بقي عاجزاً وغير قادر على تنفيذ الكثير من قراراته الصحيحة والسليمة المعبرة عن مصالح الشعب وتطلعاته وتحويلها إلى واقع وممارسة فهذه أسباب موضوعية حالت دون ان يتمكن المجلس من ان ينجز رسالته التي تبناها كبرنامج لعمله وعدا هذا وذاك هنالك نواقص ذاتية تتعلق بآلية عمله الداخلية وضعف المبادرة والخلل في تنظيم نشاطه وعلاقاته بالجماهير كل هذه أثرت على أدائه ولكني أستطيع القول لتلخيص ما قلته ان المجلس كان مؤسسة وطنية حريصة على طموحات الشعب بإنهاء الاحتلال وتأمين مستلزمات بناء العراق الديمقراطي التعددي الفدرالي الموحد وكان في نشاطه وعلاقة أعضائه يمثلون المسعى المسؤول لتحقيق الوحدة الوطنية لأنهم نجحوا بنسج وبناء علاقة ود واحترام متبادل للآراء والعمل المشترك رغم التنوع الكبير لانتماءاتهم الفكرية والسياسية وخصائصهم الذاتية وهذا نجاح يؤكد بان العراقيين قادرون على التعايش المشترك والتعامل الديمقراطي..

سلطات محدودة جداً

(المدى): ما هو تقييمكم لأداء مجلس الحكم وانتم عضو فيه وللوزارة التي استلمت المسؤولية خلال الفترة الماضية من عمرها؟

ـ ان تقييم أداء مجلس الحكم والوزارات مرتبط بالوضع العام للبلد وبالصلاحيات المنوطة لهذه المؤسسات وبالظروف التي ينجز فيها العمل وبكفاءة وآلية المجلس أو الوزراء وهناك ظروف موضوعية صعبة تخللت عمل المجلس من تعقيدات سياسية كبيرة وتحولات سريعة في البلد وسلطات المجلس محدودة جداً وغير كافية فنحن نعيش في ظل سلطة احتلال ونتعامل مع وضع ناتج وحصيلة حرب ولهذه الاعتبارات استحقاقات وانعكاسات وتاثيرات والمجلس رغم ان يتجاوز في طبيعته وصلاحياته ما جاء به القرار بسلطة التحالف وسلطة الائتلاف والسفير بول بريمر كل هذه السلطات والصلاحيات ستنتقل إلى السلطة الجديدة وستكون الحكومة العراقية هي صاحبة القرار في الشؤون السياسية والخارجية هذا اولاً ولكن يجب ان نعرف باننا بلد جرت فيه التغييرات عبر حرب واقيمت اوضاع احتلال وهذا يتطلب عند انتقال السيادة إلى ابناء البلد تنظيم وترتيب الاعتبارات الأمنية والعسكرية وهذا ما ستنهض به الحكومة الجديدة حيث سيتم ترتيب عملية انتشار القوات الاجنبية وشكل وجودها واطار عملها والفترات الزمنية لتواجدها.. نعم كل مواطن من الناحية السياسية يتمنى ان يكون طليق اليدين بدون التزامات عسكرية أو أمنية مع بلدان أجنبية ولكن ما العمل ونحن ندفع ثمن جرائم الدكتاتورية ونظامها الفاشي وسلوكها المدني الذي ساعد ومهد وسهل لكي تسير الامور بهذا الاتجاه ويبدو اننا سيبقى ندفع هذا الثمن وكل هذا سيجري تثبيته في قرارات مجلس الأمن حيث نتوقع ان يتم انجاز قرار جديد حول العراق مع نقل السيادة إلى العراقيين سيتجدد فيه دور القوات الاجنبية والتزاماتها تجاه العراق وبالعكس وكما أشار المشروع الجديد المقدم من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا فان القوات الاجنبية ستبقى لمدة سنة قابلة للتفاوض وإعادة النظر بهذا الموضوع حسب الظروف والاوضاع الأمنية..

(المدى): ما دمنا بصدد المشروع الاميركي البريطاني ماهي تحفظات المجلس على هذا المشروع او القرار؟

ـ لدى المجلس تحفظات عديدة على المشروع أوسع من حدود قضية صندوق التنمية العراقي وكما جاء في بيان المجلس قبل ايام الذي تطرق فيه لكل بنوده واوجه المشروع ومنها ان تكون فقراته واضحة لا تقبل التأويل ولا تعدد الاوجه وبالتالي كثرة التفسيرات فقرات تؤمن مصلحة الشعب العراقي لذلك فنحن نتحدث عن ضرورة ان يجد قانون إدارة الدولة صدى في مشروع هذا القرار الجديد وان يكون للعراقيين دور اساسي في كل القضايا المتعلقة بشأن بلدهم الاقتصادية والعلاقات الخارجية والامن العسكري والقضايا المالية وبالذات ما يتعلق بالمساهمة المباشرة بالفريق الدولي الذي يراقب صندوق التنمية العراقي وبالمناسبة فقد تم الاتفاق على مساهمة الطرف العراقي بشكل مباشر وبكامل الصلاحيات في هذا الصندوق وليس بصيغة تكون طريقة الصرف ووجهتها تحت السيطرة الكاملة للحكومة العراقية الجديدة.

وانطلاقاً من هذا الموقف ستقوم الوفود المشكلة من قبل وزارة الخارجية ومن قبل مجلس الحكم ولاحقاً الحكومة الجديدة مسترشدين بيان المجلس بالدفاع عن مصالح الشعب العراقي وضرورة تجسيدها بالقرار الجديد وما زال في الوقت متسع للتأثير على الصياغة النهائية للقرار.

ندعو إلى ان يجد قانون إدارة الدولة المؤقت صداه في مشروع قرار مجلس الأمن الجديد.

القوات الاجنبية ستبقى في العراق لمدة سنة ويعاد النظر في وجودها حسب ظروف البلد.

مجلس الحكم كان مؤسسة وطنية حرصت على انهاء الاحتلال وبناء عراق ديمقراطي تعددي فدرالي موحد.

إدارة الملف الأمني عراقياً

(المدى): ما هي تصوراتكم للاسلوب الامثل لتحقيق الاستقرار الأمني في ضوء ما جرى ويجري في بعض مدن العراق؟

ـ ما زلنا نتحدث ونؤكد عند نقل السيادة على ضرورة السيطرة الكاملة للعراق على قواته المسلحة وعلى إدارة الملف الأمني الداخلي وقد طرحنا هذا المفهوم منذ زمن في مجلس الحكم كما طرحته الاحزاب السياسية والوطنية لان انجح وسيلة وافضل اسلوب واقصر طريق لتحقيق انعطافة في مسار قضايا الأمن الداخلي ولمواجهة الإرهاب والاعمال التخريبية هو تحويل الملف الأمني إلى الايادي العراقية بكل ما يعنيه هذا الملف من ادوات وقدرات فنبدأ بالاسراع بتشكيل الجيش العراقي وتزويده بمستلزمات أداء دوره الوطني ليكون كفئا لمهمته ومنسجما مع وظائفه الجديدة وكذلك انجاز قيام تشكيلات الشرطة والدفاع المدني واجهزة المعلومات المخابراتية فضلاً عن الاستعانة بامكانيات وقدرات الاحزاب والقوى السياسية دون ان يعني ذلك تشكيل الميليشيات أو بقاءها وإنما بهدف الاستفادة من طاقات العراقيين لتشكيل هذه الاجهزة وتزكيتها من قبل الاحزاب الوطنية لتكون فاعلة باتخاذ اجراءات تحمي البلد وتصون حرمته من تطاول العناصر المخربة المتسللة وبهذا الصدد نؤكد توجه وزارة الخارجية والامم المتحدة للاخوان في الدول المجاورة للمساعدة على وضع حد لمنع حالات تسلل الارهابيين وايقاف تدفقهم إلى العراق... وهناك اجراءات وقرارات تستهدف تنظيم دخول العرب والاجانب إلى العراق وترتيب عمل اقامتهم وبما يفرز ذوي النيات السيئة عن المواطنين العاديين الذين لهم مصالح أو ضرورات لزيارة العراق والتواجد فيه..

هذا في اطار مفهوم الأمن العسكري الضيق ولكن نعتقد ان استقرار البلد واستعادة الأمن لا يقتصر على الإجراءات العسكرية والامنية البحتة وإنما له ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية واعلامية وسياسية عامة ينبغي توفرها في اطار برنامج متكامل لتحقيق تحول وموقف جدي وسليم لاستعادة الأمن والاستقرار في البلد..

عراق بلا حروب

(المدى): ما هي ملامح السياسة الخارجية للعراق وعلاقته بمحيطه العربي والاقليمي والدولي؟

ـ من المؤكد ان كل دولة تسعى للبناء والاستقرار والتنمية وإعادة الأعمار وبناء المؤسسات الديمقراطية تطمح بان تكون علاقاتها مبنية على روح التعاون والود والاحترام المتبادل مع الجيران والمحيط الاقليمي والعربي والاسلامي ومع كل دول العالم والعراق بامس الحاجة وهو ينهض بمهمات خطرة بان يهتم بافضل العلاقات مع كل هذه الاطراف وان يهجر إلى الابد تلك الممارسات والاعمال العدوانية التي ورط بها النظام الدكتاتوري البلد فاشعل بسياساته الحمقاء ثلاثة حروب ضروس انهكت البلد بشراً وامكانيات اقتصادية وظروفا اجتماعية وسياسية.

(المدى): ما الموقف من (اسرائيل)؟

ـ ان مجلس الحكم لديه قرار وموقف واضح وصريح عبر عنه في أكثر من مناسبة ووقت يتلخص بان موقفنا لا يختلف عن موقف الدول العربية ومنسجم مع قرارات الجامعة العربية ومصلحة الشعب الفلسطيني.

تصوير /سمير هادي

اطباء يعتصمون امام وزارة الصحة مستنكرين قتل وخطف زملائهم

بغداد/ يحيى الشرع

اعتصم عدد كبير من الاطباء امام وزارة الصحة احتجاجاً على عمليات الخطف والقتل التي تعرض لها الاطباء في بغداد والمحافظات خاصة المعروفين منهم بكفاءتهم العلمية.(المدى) تواجدت بين الاطباء المضربين وخرجت بالعديد من الآراء والمطالب التي يبتغيها الاطباء اذ قال الطبيب محمد كاظم وهو من البصرة: يتعين على وزارتي الصحة والداخلية اتخاذ اجراءات حقيقية لحماية الاطباء وهي خدمة المواطن من خلال الحفاظ على الثروة الطبية الممثلة بالاطباء المعروفين بقدراتهم الطبية.

وشاطره الرأي زميل آخر حين قال: ان محافظة البصرة فقدت اكثر من (٦) اطباء بين عمليات قتل وخطف من دون ان تحرك الوزارة ساكناً اوالجهات الامنية في حين ترى ان العصابات وللاسف اكثر تنظيماً في عملها الاجرامي على ارض المحافظة ووصل الامر بهم الى العمل بشكل علني وفي وضح النهار واغلبهم معروفون بالقابهم واسمائهم واماكنهم لكن هل هناك من اجراءات للقضاء عليهم هذا هو السؤال.

و قالت الطبيبة انتصار احمد –اختصاصية نسائية من بغداد انه تم قتل احد زملاء المهنة جرى ذلك في مدينة البياع بدم بارد ولم يعترض القتلة احد بعد ان رفض مراراً بدفع فدية مالية لهم وطبيب آخر مدينة الكاظمية وآخر وآخر..ولم نجد من وزارة الصحة او وزارة الداخلية الحزم في الامر ونحن نريد اجراءات فاعله وحقيقية لحمايتنا وحماية والمواطن بشكل عام ومراقبة ومتابعة اعمال العصابات وتحركاتهم وعقب طبيب آخر من مستشفى الكندي فإن اطلاق السجناء دون محاكمة جعل للمجرمين تجربة اكبر في قتل الابرياء وكأن سلطات التحالف والجهات الحكومية كافأت المجرمين على اجرامهم وعلى الصعيد نفسه قال وكيل وزارة الصحة عامر الخزاعي ان هذه العمليات الاجرامية تقف وراءها جهات منظمة وهدفها عرقلة البناء والاعمار موضحاً ان الوزارة تجري حالياً اتصالات موسعة مع وزارة الداخلية لحماية المستشفيات والمراكز الصحية وعيادات الاطباء.

اعادة تأهيل معمل انتاج الاسمدة في خور الزبير وتوفير ٢٤٠٠ فرصة عمل

١٦ مليون دولار لتحقيق الاكتفـــاء الذاتي في انتاج الاسمـــدة النايتروجينية

الوصول بالانتاج الى معدل (٩٠٠) الف طن من السماد سنويـاً

بغداد/ المدى

وافقت سلطة الائتلاف المؤقتة تخصيص 16 مليون دولار لاستثمار رأس المال لتأمين فرصة عمل لاكثر من ٢٤٠٠ شخص في الشركة العامة للاسمدة (SCF)، ولمساعدة العراق ليكون مكتفياً ذاتيا في انتاج الاسمدة الناتروجينية .

وقد تمت الموافقة على التمويل من قبل هيئة مراجعة المشروع في سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد ، بالتعاون مع فريق الصناعة والتجارة في المنطقة الجنوبية وادارة الشركة العامة للاسمدة (SCF) .

وقد خصص المبلغ من ميزانية وزارة الصناعة لسنة ٢٠٠٤ .

ولقد تم تأسيس الشركة العامة للاسمدة قرب ميناء خور الزبير في سنة/ 1975. وان الشركة تنتج الامونيا كمادة اساسية لصناعة اليوريا ، والاسمدة الناتروجينية والتي تستخدم في الزراعة بصورة كبيرة في المجالين المحلي (اي داخل العراق) و تصديرها الى الخارج. وعندما يعمل بكامل طاقته فان القدرة الانتاجية للمعمل تنتج ما يقارب مليون طن من سماد اليوريا سنويا ، وهو كافٍ لتجهيز جميع القطاع الزراعي في العراق .

وقد تم تدمير المعمل في الحرب العراقية الايرانية ومرة اخرى في حرب سنة ١٩٩٠– 1991 وخلال سنة ٢٠٠٢ ، فان ادارة الشركة قد قررت استعادة الناتج الى (٦٠٠) الف طن لكل سنة ، لكن النقص في المواد الاولية والادوات الاحتياطية لتبديل الاجزاء المتاكلة ادى الى غلق المعمل وفقدان)2,464(وظيفة بسبب عدم الحصول على استثمار رأس المال .

ان استثمار مبلغ ١٦ مليون دولار يهدف الى زيادة الانتاج ليبلغ على الاقل) 900(الف طن من السماد سنويا .

وقد زار وزير الصناعة والمعادن والمستشار الاعلى للوزارة في سلطة الائتلاف المؤقتة المعمل في وقت مبكر من هذا الشهر واطلعوا على الخطوات التي سيتم بموجبها اعادة تأهيل المعمل.

وصرح ناطق من فريق الصناعة والمعادن في سلطة الائتلاف المؤقتة للمنطقة الجنوبية ، قائلا (يعتبر هذا اول واكبر مشروع حكومي مع المؤسسات في الجنوب لاستلام تمويل من هذا النوع . وكما انه اول اكبر استثمار لرأس المال في شركة اسمدة منذ تأسيسها قبل ثلاثين سنة. وان الفريق يتعهد حاليا بدراسة مفصلة حول قابلية النمو الاقتصادي للمشاريع الاستراتيجية الحكومية مع المؤسسات في جنوب العراق .

ونحن نتوقع ان نكون قادرين لوضع دعم اقتصادي للشركات الحكومية في الاسابيع القادمة. وان هذا سيساعد على اعادة بناء الاقتصاد العراقي وتأمين الوظائف الموجودة اصلا وخلق فرص عمل جديدة ومساعدة الاقتصاد العراقي لبناء نفسه وبمساعدة من المجتمع الدولي .

وفي بداية هذه السنة ، فان موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة للمنطقة الجنوبية ساعدت الشركة العامة للاسمدة SCFلتأمين قرض مقداره (١٢) مليون دولار من وزارة الزراعة لشراء مولدة بقوة ٢٥ ميكاواط . وان الهدف من هذا القرض هو لتأمين تجهيز الكهرباء الى المعمل وتجنب توقف الانتاج . وبالرغم من توفر التمويل ، فان الكثير من المفاوضات بين ادارة شركة الاسمدة وشركة توزيع الكهرباء جرت وكانت حصيلتها بان يعتبر المعمل كزبون مفضل . وان يستلم مصدراً كهربائيا مضموناً. لذلك فان مبلغ (١٢) مليون دولار غير مطلوب .

خلفية عن المعمل :

ان شركة الاسمدة الجنوبية كانت مدمجة كمؤسسة حكومية مع وزارة الصناعة والمعادن بسنة ١٩٧٥ . وقد وقعت عقد مع شركة ميتسوبيشي اليابانية للصناعات الثقيلة لتأسيس معمل للامونيا يعتمد انتاجه على الغاز الطبيعي وتأسيس معمل اليوريا . ان المعمل يتألف من خطين لانتاج الامونيا ما يقارب (١٠٠٠) طن يوميا ، وكذلك خطين لانتاج اليوريا ما يقدر ب (١٦٥٠) طناً يوميا .

وقد تم تطبيق عملية (هالدر توب سو) لانتاج الامونيا واستعمال (سنام بروجيتي) لتزويد التقنية لانتاج اليوريا . وقد بدأ المعمل بالعمل سنة ١٩٧٨ . 1979

وفي سنة ١٩٧٩1980 – فان المعمل صدر كمية كبيرة من انتاجه . بعدها تبعه الدمار خلال الحرب العراقية الايرانية من سنة ١٩٨١ الى ١٩٨٧ ، ثم اصبح العراق مستوردا لمادة اليوريا حيث كان يستورد(٢٠٠) الف طن سنويا . وفي سنة ١٩٨٨ تم تأهيل المعمل بانتاج وتصدير كمية محدودة من اليوريا .

وتم تدمير المعمل في سنة ١٩٩٠ مرة اخرى . وعندما استأنف انتاجه في نهاية الحرب ، قلت كمية الانتاج لتغطي استعمال السوق المحلي فقط

وبالرغم من ذلك ، وفي سنة ٢٠٠٢ فان ادارة المعمل نجحت بايصال الانتاج السنوي الى ما

يقارب(٦٠٠) الف طن سنويا اي ٦٠٪ من طاقته . وعلى الرغم من ان المصنع نجا من اعمال النهب والتدمير في سنة ٢٠٠٣ فانه عانى من نقص في المواد الاولية وانقطاعات في الطاقة الكهربائية وقلة رأس المال لشراء الاجزاء الاحتياطية والمواد الاخرى . وكانت الطاقة او الانتاج الكلي للعراق من تصدير اليوريا هو (٢,٢) مليون طن سنويا يتم انتاجها من قبل ثلاثة معامل ، هي كالتالي :

معمل ابو فلوس ، حيث كانت سعته (٥١٢) الف طن سنويا لكنه لا يعمل منذ الحرب العراقية الايرانية . معمل بيجي ، في شمال العراق وطاقته الانتاجية (٢٢٥) الف طن سنويا والان يشتغل جزئيا . معمل خور الزبير ، وطاقته الانتاجية مليون و(٥٦) الف طن سنوياً . وان الطلب الكلي على اليوريا في العراق كله يقدر تقريبا (١,٢٥٠,٠٠٠) طن يوميا . وان الطلب على اليوريا في شمال العراق يتم ايضا تلبيته من معمل خور الزبير باستخدام النقل النهري والقطارات